

عرق العمال يفوح من لباس الموضة

يا ماركات العالم الكبرى امنح عمالك حقوقهم ورواتبهم

لا يعرف الناس المغرمون بتغيير ملابسهم وفق الموضة التي صارت أثمانها في متناول أغلبهم السر وراء هذه الأسعار الرخيصة. السبب يعود إلى رخص اليد العاملة في مصانع الألبسة، حيث يعاني العمال من هضم حقوقهم وانخفاض رواتبهم، وقد كشف نقاشي وباء كورونا الانتهاكات التي يتعرض لها هؤلاء العمال.

دكا - قال ائتلاف أكثر من 200 مجموعة حقوقية، إنه يتعين على العلامات التجارية للأزياء والموضة إصلاح "صناعتها المعطلة"، من خلال ضمان حصول الملايين من العمال المتضررين من الوباء على رواتبهم الكاملة وضمان إعطائهم تعويضات إنهاء الخدمة في حالة تسريحهم. ورغم تعدد الماركات فإن بلاد الصين تكاد تنحصر في الصين وبنغلاديش والهند وإندونيسيا وكامبوديا، حيث حقوق العمال أقل وتكلفتهم أرخص، وبالتالي الأرباح أكثر.

ويشير خبراء صناعة المشجوات والملابس، إلى أن جائحة كورونا أضفت المزيد من الصعوبات على صناعة الملابس الجاهزة العالمية والتي كانت تعاني قبل الأزمة من تفاقم فوائض الإنتاج، وارتفاع المخزون بالمصانع، وازدياد انتشار الفيروس سوءا مع توقف أغلب الطلبات من الأسواق الرئيسية المستهلكة.

وتأثر العمال من تفشي جائحة كورونا التي تسببت في إغلاق مصانع الملابس، خاصة بعد أن قامت العلامات التجارية بإلغاء طلباتها من مصانع حول العالم، بل لم تدفع ثمن الطلبات التي استلمتها أيضا، ومنها متاجر "بريمارك" و"إتش. أند. إم" و"توب شوب"، بحسب مركز موارد حقوق الإنسان.

ودفع ذلك أصحاب المصانع إلى تسريح وإيقاف عمل الملايين من عمال المصانع، غالبا من دون دفع أي راتب لهم وفصلهم، وهو الأمر الذي يضع أصحاب المصانع في موقف حرج، نظرا لأن الممارسات المعتادة تقضي بالادفع العلامات التجارية مقابل المنتجات إلا بعد شحنها. لذلك فعدد تعليق الطلب أو إلغائه، يتم تعليق الدفعات أو إلغاؤها أيضا.

وتقوم العلامات التجارية بإلغاء الطلبات القادمة وترفض دفع تكلفة المواد

والملايين من عمال المصانع، غالبا من دون دفع أي راتب لهم وفصلهم، وهو الأمر الذي يضع أصحاب المصانع في موقف حرج، نظرا لأن الممارسات المعتادة تقضي بالادفع العلامات التجارية مقابل المنتجات إلا بعد شحنها. لذلك فعدد تعليق الطلب أو إلغائه، يتم تعليق الدفعات أو إلغاؤها أيضا.

وتقوم العلامات التجارية بإلغاء الطلبات القادمة وترفض دفع تكلفة المواد

لندن - قال نواب برلمانيون الأسبوع الماضي، إن بريطانيا تحتاج إلى هيئة رقابة على صناعة الملابس لوقف انتهاكات العمل، من تدني الرواتب إلى ظروف العمل السيئة، مشيرين إلى مخاوف بشأن عدم إحراز تقدم في معالجة الاستغلال في المصانع التي تزود العلامات التجارية الكبرى للأزياء. ويجب على الحكومة إنشاء قاض لتجارة الملابس لضمان معاملة تجار التجزئة لمصانع مورديهم بإنصاف، وفقا للجنة التدقيق البيئي بالبرلمان التي تدرس استدامة الموضة منذ 2018.

رواتب أقل من 3.50 جنيه إسترليني في الساعة، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى القانوني للرواتب

وتعرضت العلامات التجارية للأزياء السريعة مثل "بوهو" لانتقادات شديدة في يوليو الماضي، بعد تقارير إعلامية تفيد بأن الآلاف من عمال المصانع في لياستر البريطانية يتقاضون رواتب أقل من 3.50 جنيه إسترليني (4.40 دولار) في الساعة، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى القانوني للرواتب. وشكلت الحكومة منذ ذلك الحين فريق عمل متعدد الوكالات للتحقيق في ظروف العمل في القطاع. ولاحظت منظمة "ليبور بيهاند ذي ليل" غير الحكومية، في تقرير أصدرته في يونيو الماضي، أن "معظم مصانع لياستر هي عبارة عن مشاغل صغيرة،

الضام، التي تم شراؤها بالفعل من قبل المنتجين. ووفق مركز موارد حقوق الإنسان، يواجه، في سلسلة توريد صناعة الملابس عالميا، حوالي 60 مليون عامل من منخفضي الرواتب ومعظمهم من الإناث مخاطر عدم تأمين سبل معيشتهم. وتعاني النساء العاملات من ظروف عمل قاسية، حيث لا يتم توظيفهن في بعض المصانع إذا كن متزوجات يخططن للإنجاب أو حاملات، وفقا لمنظمة "كلين كلوزس" والتي تقر بأن بعض أصحاب العمل يجعلون كل امرأة توقع على وثيقة موافقة على عدم إنجاب الأطفال خلال فترة عملها.

وبسبب الحاجة الضرورية إلى العمل، تحاول النساء اللواتي يحملن أثناء عملهن إخفاء ذلك، مما يؤدي غالبا إلى تشوهات خلقية، وتعرض العاملات الحوامل إلى الكثير من المضايقات كالإساءة اللفظية، وزيادة حصص الإنتاج، وساعات العمل الأطول والمهام الأكثر صعوبة، مثل المناوبات التي تتطلب الوقوف بدلا من الجلوس.

ووجهت نساء من العمالة غير الرسمية دعوات إلى العلامات التجارية للانتباه إلى العمال في أسفل سلسلة توريد الملابس، حيث تواجه النساء اللواتي يعملن من منازلهن بشكل خاص، خسارة مصدر رزقهن، فضلا عن عدم تلقيهن رواتبهن لقاء ما أنجزته من أعمال.

تم تسليمها بالفعل. وقالت حملة "ياي يور

وقالت إننيك زلتراست من حملة الملابس النظيفة، وهي جمعية دولية تسعى لتحسين ظروف الشغل في قطاع الملابس، "هذا هو الحد الأدنى الذي يجب على العلامات التجارية القيام به، من أجل توفير رواتب المعيشة التي يجب أن تصبح معيار التعافي بعد الوباء. هذا الاقتراح قابل للتحقيق".

يقول الباحثون إنه على الرغم من أن الشركات المصنعة في بعض الدول تدفع

المخصصة في "الموضة السريعة" والرخيصة. ووعدت شركة بوهو بإصلاحات، لكن مصانع النسيج تعرضت لضغوط خلال الجائحة مع تأخير العلامات التجارية أو إلغائها للطلبات.

وقال رئيس اللجنة فيليب دن في رسالة موجهة إلى وزارة الأعمال

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن



أناقاة الملابس مقابل شقاء العمال

الذين فقد الكثير منهم وظائفهم أو يتقاضون رواتب أقل من ذي قبل، عرضة للاستغلال.

وقال مركز "مصادر الأعمال وحقوق الإنسان" في دراسة الأسبوع الماضي، إن ما يقرب من 10 آلاف عامل من ثمانية مصانع تزود 16 علامة تجارية للأزياء، والتي حققت أرباحا إجمالية قدرها 10 مليارات دولار العام الماضي، لا يزالون مستحقين للرواتب.

ويتكون التحالف، الذي دعا العلامات التجارية إلى الإعلان عن دعمها لطلب الإنصاف الخاص به، من مجموعات من 40 دولة بما في ذلك دول منتجة للملابس ومنظمات دولية مثل وكسفام.

وفي كمبوديا، قال رئيس التحالف النقابي الوطني سوفورن يانغ، إن العمال هناك فقدوا الملايين من الدولارات من الرواتب خلال الوباء بسبب "تصرفات العلامات التجارية". وقال يانغ "حان الوقت لكي تدرك العلامات التجارية المكانة الحاسمة التي تحتلها".

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي"، وأنشأت صندوقا بقيمة 1.3 مليون دولار العام الماضي، للاستثمار في المنظمات التي تدعم العمال المتأثرين بالوباء.

60 مليون عامل من منخفضي الرواتب جلمهم من الإناث يواجهون مخاطر عدم تأمين سبل معيشتهم

وفي غضون ذلك، قالت نايكي إنها دفعت المستحقات بالكامل مقابل المنتجات النهائية، وإنها تعمل أيضا مع المؤسسات لدعم الموردين بفرص التمويل واستكشاف حلول لدعم العاملين في سلسلة التوريد.

ويعمل حوالي 60 مليون شخص في قطاع المشجوات والملابس والأحذية على مستوى العالم، ويقول خبراء الصناعة إن انخفاض المبيعات جعل العمال،

تعويزات للعمال إذا فقدوا وظائفهم، فإن أصحاب المصانع غالبا ما يتعرضون للضغط عندما تسحب العلامة التجارية طلباتهم فجأة، مما يؤثر في النهاية على العامل.

والتت شركات الأزياء طلبات بقيمة المليارات من الدولارات في الأشهر الثلاثة الأولى من الوباء، حيث أغلق فيروس كورونا المستودع المتاجر في جميع أنحاء العالم وخاصة في الصين وإيطاليا وفرنسا، مما أدى إلى خسائر في الرواتب تقدر بما لا يقل عن 3.2 مليار دولار.

وقال ناشطون، إنه بينما زاد الطلب في النصف الثاني من عام 2020، طالبت بعض العلامات التجارية الغربية بخفض الأسعار وتأخير المدفوعات للموردين، الذين هم في أمس الحاجة إلى استمرار أي طلبات.

وقالت شركة "أمازون" في بيان أرسل عبر البريد الإلكتروني إنها تفتت بجميع طلبات "شركات الملابس الخاصة في

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن

الملابس الرخيصة في بريطانيا موضة يدفع ثمنها العمال غالبا

الحكومة "لن تدعم" استغلال العمال المستضعفين لتحقيق مكاسب تجارية. وقالت الوزارة في بيان "نواصل العمل مع القطاع لفهم القضايا النظامية التي تؤدي إلى عدم الامتثال، وما هي التدابير التي يمكن استخدامها لمعالجتها".

ويطلب تجار التجزئة للأزياء السريعة عبر الإنترنت أسعارا منخفضة باستمرار وإنتاجا أسرع من المصنوعين الذين يستخدمون بعد ذلك مقاولين يعززون خطر الانتهاكات، من دفع مبالغ أقل إلى عبودية الديون.

وتصبح الانتهاكات أعلى ولكن يصعب تحديدها ومعالجتها، كما يقول المدافعون.

وقالت لجنة التدقيق البيئي بالبرلمان إن القاضي يمكن أن يحذو حذو هيئة الرقابة على صناعة البقالة، والتي تتمتع بالقدرة على التحقيق في ممارسات الشراء للعلامات التجارية وعلاقات الموردين، وإصدار التوصيات، وفرض الغرامات.

وأيد الشيطان اقتراح لجنة التدقيق البيئي بالبرلمان بإنشاء هيئة رقابة. وقالت ميغ لويس وهي مديرة الحملات في منظمة العمل غير الحكومية لايبور بيهاند ذي ليل "نحن بحاجة ماسة إلى تشريع لتنظيم ممارسات الشراء للعلامات التجارية".

وأضافت "نرحب بالمبادرة التي تركز على سلوك العلامات التجارية، بدلا من خيارات الترخيص التي تضع التركيز على الموردين وتترك العلامات التجارية في مازق".

يكون لهذا تأثير أكبر وأسرع من إدخال نظام الترخيص".

واقترح الاتحاد البريطاني لتجارة التجزئة خطة ترخيص لمنع الشركات المارقة من الوصول إلى السوق وتقويض الشركات المصنعة للأزياء المحترمة للقانون.

وقالت متحدثة باسم وزارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية، إن

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن

والمطاقة والاستراتيجية الصناعية البريطانية "غالبا ما تتمتع العلامات التجارية وتجار التجزئة بقوة اقتصادية كبيرة، مقارنة بالذين يوردون الملابس منهم. ويمكن أن يساعد القاضي في تجارة الملابس في ضمان عدم ممارسة ضغوط اقتصادية لا داعي لها على الموردين لتقليص الرواتب. نشك في أن



رخص الملابس من رخص اليد العاملة